

الأخلاقية
فنون ارتقاء الروح الإنساني

إسماعيل مغيرة



مجموعة مجلة المصور لنشر المعرفة والآداب



الاشتركية

تعبق ارتقيت له النوع الانساني

بقلم

اسماعيل مظهر

جميع الحقوق محفوظة

١٩٢٧ م - ١٣٤٦ هـ

مجموعة مجلة العصور لنشر المعرفة والآداب

الاشتراكية

تعبق ارتقياء النوع الانساني

بقلم
اسماعيل مظهر

جميع الحقوق محفوظة

١٩٢٧ م - ١٣٤٦ هـ

الاشتراكية

تعوق ارتقاء النوع الانساني

تمهيد — أسباب ونتائج — أمثال من الاستبداد الاجتماعي
— النظرية المادية في التاريخ — خيالات أهل القرى

(١) — تمهيد

نسمع بين آونة وأخرى صدى الاشتراكية يرن في
آذاننا ويتردد في أنحاء مصر، فشفق أن يكون من أثر ذلك
أن تدلف بعض الجماعات في تلك السبيل بقدمها، مأخوذة
بمزيّنات تلك المبادئ الخيالية، دون الوقوف على حقائقها
العلمية والاقتصادية، ومركزها الفاسق، وآثارها الاجتماعية،
من غير تفريق بين ما يرتكز منها على الحقائق الطبيعية،
وبين ما هو خيال ووهم صرف. والحق أن كلمة المساواة التي
تقوم عليها المبادئ الاشتراكية الشيوعية كافة، لتأخذ بالروع
وتسهمى الأنفس، كما تسهمى كلمات الشرف والفضيلة

وما إليها من المعنويات ، التي لا يمكن أن ينكر العقل أنها حقائق موجودة كائنة . غير أن هنالك من الأشياء التي يعتقد الانسان أنها حقائق كائنة ، ما لا يمكن أن يصح لدى الواقع اذا طبقت تطبيقاً عملياً على حقائق الكون الطبيعية .

نذب الفلاسفة والحكماء في كل الازمان ، وحضت الأديان الناس على اتباع أفكار مثالية حصرت تحت عنوان الفضائل الانسانية ، فلم تقم في عصر من العصور ثورة فكرية مثل الثورة التي نراها اليوم آخذة بخناق الجماعات بما تزين للناس مبادئ المساواة الحديثة من مغالطات المذاهب الاشتراكية التي تنزع الى التطرف حيناً ، والتي غالب ما تكون وهمية خيالية في كثير من الأحيان .

كذلك لم يرو التاريخ أن قتال الجماعات الانسانية في سبيل الحرية الفردية قد أحدث من القلق وسوء النزعة ما أحدثت فكرة المساواة التي تركز عليها الاشتراكية . والسبب في ذلك ظاهر . فان ما تدعو إليه الاشتراكية من المساواة منافي في ذاته لحقائق الكون الأولية ، مضاد لحرية الفرد وتمتعه بمزاياه ومواهبه التي وهبته إياها الطبيعة ،

على العكس من المبادئ الأخرى التي تسير الطبيعة ولا تصد فيضها وسريانها على قواعدها الخالدة السرمدية . اذ أي أثر للمساواة الحقيقية في العمل على التسوية بين الذين لم تسو بينهم الطبيعة في اللواهب والكفآت العقلية والبدنية ؟ وليس في العالم من شيء أبعد عن العدل والحرية ، وأكثر تناقضاً مع بديهية العقل من التسوية بين غير المتساويين . ومما لاربية فيه أن الاشتراكية ، ووليدتها الشيوعية ، لا يستطيع أن يكون لهما قسط عملي في نظام الاجتماع الا اذا وفقنا بين ماتدعوان اليه ، وبين سنن هذا الكون . ذلك شأن كل مبدأ وفكرة . وما الحقائق العلمية والمبادئ الاجتماعية التي ورثتها جماعات القرن العشرين عن القرون الأولى الا تتاج ذلك الجهاد الذي قام به آباؤنا في سبيل الكشف عما يكافيء بين حاجاتهم وبين سنن الكون . أما ما ناقض ذلك فكان نصيبه الزوال خضوعاً لحكم المقتضيات ونشوء المنظمات بحسب الحاجة اليها .

لقد أصبحت الحياة الانسانية في عصور المدنية الحديثة على حال من التشابك والتواصل بحيث لا يستطيع باحث مهما

أوتي من قوة الحكم والاستنتاج وسعة الاطلاع وملكة الاستبصار ، أن يقضى في سبب شقاء الجماعات بحكم يكون فيه من الصحة والثبات ما يستعصى معه على النقد أن ينفذ الى نواحيه فيحطم من أركانه ، ويقوض من بنيانه .

يقول الفلاسفة ان خضوع الجماعات لحكم الطبائع البشرية الهوجاء أصل الشقاء . وتقول الأديان ان افلات العقل الانساني من حكم ما فوق العقلية ، أى من حكم المشاعر الصرفة ، منبع البلاء . ويقول بعض المصلحين الاجتماعيين ان النظامات الموضوعة بحكم القوة المستبدة مرجع السقوط والانحلال . ويقول البعض الآخر ان النظام الاجتماعى بما فيه من المساوىء والمحاسن موروث عن الترون الأولى وأن لحكم العادة والفريضة الأثر الاول فيما نرى في نواحي الارض من السيئات والمصائب . ويقضى بعض الاقتصاديين بأن عدم احكام النسبة في توزيع الثروات التى يفاها السيار الارضى ، لاعلى وجه المساواة ، بل على وجه الاستحقاق بحسب الكفاءات الفردية ، منبت الفساد والشطط في تطور الجماعات ونظاماتها . ويقضى البعض الآخر بأن نظام رأس المال

ملتقى هذه الطرق عامة ، وأن كل ما ينزل بالإنسان من صنوف العذاب عائد إليه ، وأن إلغاء نظام رأس المال لا محالة مفض بالناس الى حال من التساوى تزول معها الشرور وينقضى معها عصر الاستعباد الحقيقي . استعباد أصحاب رؤوس الاموال لمن لا رأس مال له .

والواقع أن شرور العالم تعود الى جماع الاسباب التي ينسب اليها كل من الباحثين في حالات الانسان تأصل تلك الشرور . فلعمرك كيف تكون حال العالم الانساني اذا ألغى نظام رأس المال وافتلت الجماعات ، كما هو محتمل الوقوع في كثير من بقاع الارض ، من أحكام الاديان وأخذت تضرب في مهامه الفوضى والمهمل ؟ وكيف تكون حال الاجتماع اذا أفلت الانسان من حكم الفضائل ؟ وماذا يغنى إلغاء نظام رأس المال اذا بقيت النفوس غير مهذبة بالاخلاق ، والعقول غير مثقفة بالعلم ، والطبائع غير مصقولة بحب الفضائل لذاتها ؟ لا مشاحة في أن شرور العالم تبقى ما تبقى أصل من الاصول التي تنتجها . فلهطبايع البشرية مساوئها . وللعقلية الانسانية والمشاعر شرورها . ولاستبعاد العادات متاعبه وآلامه . ولرأس المال

مصائبه ، ولكف عن تنمية الكفاءات الفردية تتأججه السواى ،
وللصد عن الانبعاث فى سبيل الحرية الصحيحة أمراضه
الاجتماعية .

تقصد بهذا أن الفكرة القائمة على أن رأس المال أصل
الشرور الاجتماعية كلها غير صحيحة ، وان كان لرأس المال كما
هو موضوع اليوم ضلعه ، ونصيبه منها ، وان كان نصيباً
ضئيلاً تافهاً .

وليس من المستطاع أن يخلص نظام الاجتماع الانسانى
من مساوىء الطبيعة البشرية جملة . فلا وراثه أثرها ، وتوارث
طبائع الاجرام فعلها فى تقويض دعائم السعادة فى هذه الدنيا .
غير أنه ان صح أن كل ما فى العالم نسبة ، صح مع هذا أن
السعادة تكون بحسب ما تقضى به سنن الكون ونواميس
الوجود أنه سعادة . ولن يخرج الشقاء عن حكم ذلك . فدنو
الجماعات بنسبة ما الى ما يثبت من وجهة طبيعية يقينية بأنه
سعادة وخير ، هو غاية ما يجب أن ينصرف فى سبيل العمل له
الاقتصاديون والمصلحون والفلاسفة . وهو ما يجب أن تضجى
فى سبيله نزعات الجماعات المضللة الضاربة فى سبل اللذة

والهوى . أما الجرى وراء الغايات ، ومنها المساواة ، فسنرى فيما
لا مطمع فيه . لان وراء كل غاية تختبئ وتكمن غاية تليها ،
وتلك الغايات منظومة في سلسلة من التتابع لا تعرف لها
مدى ولا تصل معها الى حد . فاذا كان إلغاء نظام رأس المال
كما هو موضوع اليوم وكما خرج من حكم الماضي خطوة
تخطوها الجماعات نحو الدنو بنسبة ما الى ما يكافئ بين
حاجاتها وبين سنن الطبيعة ، كان إلغاؤه اصلاحاً وخيراً . وان
كان إلغاؤه على الضد من ذلك ، كان البقاء على ما نحن فيه ،
خيراً من استبدال نظام موروث بنظام موضوع ، لا نعلم من
أمره الا تجربة مرة وقعت في ناحية من نواحي الارض
سفكت في سبيلها الدماء وضحي لها رؤساء الدين قربانا لصنم
المساواة ، وعيث من أجلها بأخص ما يمتاز به الانسان عن
الحيوان من المبادئ القويمة الخالدة . مبادئ الرحمة والعدل
والحرية وما اليها .

تنشأ المنظمات متطورة على مدى الازمان بمقتضى
الحاجة اليها ، وتمضى متغيرة في أعراضها ومفصلاتها ، حتى تنشأ
من تتابع وجوه التغيرات التدرجى حالة يكون فيها تغير الجوهر

لازماً، فيتبدل حينذاك تبديلاً مطابقاً للحالات متكافئاً مع
المقتضيات من بيئة ووراثية وعادة . تلك هي حالة النشوء
والارتقاء الحقيقي المسيرة لنظام الطبيعة ونواميسها ، وهي أثبتت
حالات الانقلاب الاجتماعي . بيد أن النظام الاجتماعي لم يدل
في الماضي على أنه خارج على قواعد النشوء . غير أن له ثورات
جذائية وفورات هي أجدر الأشياء بالوقوع في زمان تقبض
فيه يد القوة المستبدة على خناق الطبيعة ، فتحاول صد تيار
النشوء والانقلاب . هنالك تقع الثورات قفازة الى الغايات
وثابة الى النهايات . ولكنها لا تلبث أن تهدأ حتى تعود
راجعة الى الحد الطبيعي الذي بلغته الجماعات من تطور وما
وصلت اليه من نشوء .

أنظر في الثورة الفرنسية مثلاً . تجد أنها ثورة حاولت
تهديم كل نظام قائم . ولكنها في الحقيقة ثورة قامت أصلاً
ضد شكل من أشكال الحكم في فرنسا . ولكن حوادثها
تغيرت سراعاً الى مبادئ انسانية عامة فوضعت حقوق
الانسان موضع التنفيذ . تلك المبادئ الخيالية التي لم تلبث
أن يهدأ من حولها عاصف الثورة الشعورية ويستتر شكل

الحكم ثانية على استبداد نابليون بالامة التي ثارت بالامس
 ضد الاستبداد الفردى ومساوى الاستعباد الملكى ، حتى
 نسيها الناس أو كادوا ينسونها ، فظهرت الامة الفرنسية
 التي دعت الى الحرية والاخاء والمساواة إبان ثورتها ، بأسوأ
 ما تظهر به الامم القوية من مظاهر العسف فى حكم مستعمراتها .
 لماذا قامت الثورة الفرنسية ؟ وماذا كانت بواعثها ؟
 كان باعها الجوهري أن يد القوة المستبدة حاولت أن تقبض
 على خناق الطبيعة وأن تصد تيار النشوء والتطور الطبيعى .
 حاولت أن تصدها عن شئ محدود وهو تقرير سلطة الشعب .
 هنالك قفزت الطبيعة البشرية إلى تهديم كل ما هو قائم من
 نظام . ولماذا نجح نابليون فى الاستئثار بالسلطة الفردية فى
 شعب ثار بالامس ضد تلك السلطة ؟ لأن الثورة الفجائية لم
 تكن قائمة على أساس صحيح ، بل كانت نتيجة لرد الفعل الذى
 أحدثته القوة المستبدة بمحاولتها القبض على خناق الطبيعة
 النشئية المتطورة .

ولا خلاف فى أن استبداد العسكرية البونابرتية وهزيمة
 ١٨٧٠ قد أتمتا فى نفسية الشعب الفرنسى ما تطاولت اليه

الثورة في ١٧٨٩ ، فكانت الجمهورية ولا تزال ثابتة نبات
الرواسي ، لانها قائمة على حكم الطبيعة مسيطرة للنشوء .
إذن فتورة فرنسا الاولى ثورة مفتعلة ، واتقلاب ذلك الشعب
إلى الحكم الجمهورى في عصر « غمبتا » انقلاب طيعى ثابت



(٢) أسباب ونتائج

أرجع النظر كرة الى جمهورية روسيا السوفيتية . فإذا
تجد ؟ تجد أن محصل ما وقع ينحصر فى أنه قام فى روسيا حكم
الاستبداد العسكرى الشيوعى مقام الحكم القيصرى المستبد
تحت طلاء من المساواة المفروضة لا الواقعة بالفعل . ولا يستطيع
باحث اجتماعى أن يقضى فى حالة روسيا القائمة اليوم بحكم فيه
شئ من روح اليقين قبل أن تنجلي غمرة الدماء التى تجتازها
روسيا ، وقبل أن تستقر الحالة المدنية على أساس ثابت ،
وقبل أن يتقشع عند أفقها غيب المجاعات التى تكاد تقنيها
وتذهب بريحها . ذلك لأنه حكم التاريخ غير صادق على الآثار
التي تخلفها أمثال هذه الحالات دائماً . فكثيراً ما قيل إن

سفك الدماء في الثورات والحروب مذهب لاخلق الجماعات
لأنه يعطيها درساً عملياً في فظائع القتل والتخريب ، وكثيراً
ما نجد في التاريخ أن ذلك كان باعثاً على التوحش والبربرية .
وغالب ما زعم أن المجاعات تنتج الثورات ، وكثيراً ما نجد
أنها تحدث انكساراً وذلاً واستكانة .

على أننا إن خرجنا اليوم من حالة روسيا بحكم فذلك
لا يتعدى القول بأن ثورة السوفيت الشيوعية فورة فجائية
لا يمكن أن تستقر على حال ثابتة قبل أن تلهم بنيراتها
المتسعة جيلين على الأقل . وما تلك الثورة في الواقع الا نظير
كل ثورة تمانلها وهي نتاج لما حاولت القوة المستبدة أن
تخنق من نشوة الطبيعة ، وتصد من قواعد وسريان
نواميسها . غير انها انصرفت في سبيل خاص هو سبيل
تهديم النظام الرأسمالي تحت تأثير الدعوة ضد رأس المال التي
قام بها « كارل ماركس » في ألمانيا وشايعة فيها كتاب من
مختلف أقاليم الارض .

أما دعوة القائمين ضد رأس المال فدعوة ثورية ذات
خطورة : دعوة تسميها آذان الكثيرين ولا تسميها جدوزهم

أو تتحرك لها عواطفهم . ولكن متى تقع الفورة الفجائية
المفتعلة بسواها ؟ تقع اذا حاولت القوة المستبدة أن تقبض
على خناق الطبيعة فتقف حائلا بين الجماعات وبين ما هو
حقها الطبيعي بحكم نشوئها الفطري المسير لنواميس النظام
الكوني . فإغفال حقوق المال وعدم وضع نظام يكفل حسن
الصلة بين العامل وصاحب العمل قائماً بينهما بالقسط ، قبض
على خناق الطبيعة . وتبديد قوى الاجتماع في سبيل تحصيل
اللذة المجردة عن النفع لبضعة أفراد ، قبض على خناق الطبيعة .
وإخماد صوت المستضعفين في الجمعية المشتركة بقوة الاستبداد
لا بقوة الحق والعدل ، صد لسريان قواعد السكون وتعطيل
لاهم مظهر من مظاهر الحرية الصحيحة . أما إذا سارت
القوات المسلطة على النظام الاجتماعي خطأ النشوء ، فلا
يكون هنالك من خطر دائم ينذر الانسانية بفورات فجائية .
فاذا انتهت خطأ النشوء الاجتماعي الى الغناء نظام رأس المال
فهناك يلغى من غير كوارث ولا سفك دماء ولا تهديم فجائي .
وهناك يكون النأوه أمراً ضرورياً طبيعياً . وإذا انتهت تلك
الخطأ بتحويل في نظام رأس المال على قواعد أخرى غير

قواعده الراهنة ، فانه إذ ذاك يستقر على حال لا تصحها مساوى الثورات المفتعلة .

إن كل الشواهد القائمة في عصرنا هذا تدل على أن دعوة التأمين ضد رأس المال دعوة تهديمية تقويضية ، لدعوة ارتقائية بنائية . وكل ههنا محصور في البرهنة على أن هدم الدعوة إن انتهت بالتهديم والتقويض ، فانها تكون راجعة إلى أسباب مفتعلة لا إلى أسباب طبيعية حقيقية . وهناك لا تجنى الانسانية من ورائها الا المساوىء وسفك الدماء . لانها لا محالة مرتدة يوماً بعد التهديم والتقويض الى الحد الذى تؤهل اليه بها كفاءتها ونشوؤها الطبيعى .

ذلك ما قامت عليه الادلة في كل عصور التاريخ . ما وقعت من فورة فجائية مفتعلة الا ورجعت من طبيعتها الى الحد الذى بلغ اليه القائمون بها من نشوء واستعداد تكوينى . واذن فالعالم الاجتماعى اليوم لا يطلب من اصلاح أكثر من الانبعاث في تطبيق مبادئ الحرية الصحيحة . الحرية التى تحتل ابداء كل رأى وتروج كل مذهب . لان سنة بقاء الاصلح والانتخاب

الطبيعى يصح تطبيقها على الآراء والمبادئ صحها على نشوء
الانواع في الطبيعة .

على أن الحرية الصحيحة ان وسعت حرية الف-كر
والمعتقد فانها لاتسع أن يكون من وراء الانبعاث فيها تهديم
كل قائم وتقويض كل مشيد . بل ان حدودها الحقة تنحصر
في العمل على نشوء بعض النظامات من بعض بمقتضى الحاجة
والضرورة . لان التهديم والدعوة الثورية من أخص ما يقتل
روح الحرية وينتهك حرمانها المقدسة

اذا حددنا الحرية بهذه الحدود ، كانت هي الطبيعة
بذاتها قائمة على اساسها الخالدة ، وكانت أدنى الاشياء الى
السنن الطبيعية التى لا يخرج عن سلطانها شئ في هذا
الوجود الانسانى

غير ان هنالك فكرة فلسفية انتشرت وذاعت في
القرن الثامن عشر تزعم بأن الانسان في مستطاع أن يتسود
على الطبيعة . والحقيقة ان غاية ما في مستطاع الانسان أن يبلغ
من التسود على الطبيعة ، لا يتعدى معرفة الصلات التى تربط
بعض الظاهرات ببعض وتوجيه هذيه المعرفة في سبيل

البقاء بحسب حاجته . فآثره لا يتعدى تأثير أية ظاهرة من الظاهرات في غيرها . وليس الانسان في الواقع الاجزاء من الطبيعة ونتيجة من نتائج تفاعلاتها ، بل ان شئت فقل انه قوة من قواها ومظهر من مظاهرها ، فلا تسود عليها من جانبها ولا خضوع له من جانبها ، وكل ما في الوجود لذى تتناول المعرفة الانسانية ظاهرات متتابعة متلاحقة ونتائج متعاقبة الانسان احداها ، ولم يعط الانسان من المواهب والكفآت ما يستطيع به أن يخرج عن حكم السنن المنبثة في أطراف هذا الكون .

فكلما كانت الدعوة لاعتناق المذهب أدنى الى هذا الحكم كان ثباتها وتأثيرها . وما الدعوة ضد رأس المال الا دعوة تخاطب بها تلك الظاهرة الطبيعية التي تدعى الانسان . فان تمشت مع حكم الطبيعة كان ثباتها أو ضعفها راجع الى ما فيها من حق وقوة ذاتية . وان تنكبت هذه السبيل وقفت حيث هي بعيدة عن حكم الطبيعة ، ولن يكون لها في تلك الحال سوى منقلبين : فاما أن تقنى وتضع ويكون مثلها كمثل ارتفاع الاحترار في حالة الحمى وبذلك يثبت أنها حركة (٢- الاشتراكية)

مصطنعة لاتوافق حالات الانسان الطبيعية . واما أن تقف حيث هي أجيالا طوالا حتى يدركها الانسان في خطى تدرجاته النشويّة البطيئة المهادّة . هذا ان كان فيها مايسير قواعد الطبيعة . واذ ذاك تكون الجهود المصروفة في سبيل الدعوة جهودا ضائعة اجدر بها أن توجه في سبيل اسرع انتاجا وأعود بالنفع على الانسان .

ولقد اختلفت نظرات الباحثين في رأس المال أو الرأسمالية كما يقولون اصطلاحا . فنظر فيها بعضهم نظرة فلسفية . ونظر فيها آخرون نظرة اجتماعية . ومضى غيرهم في بحث رأس المال على اعتبار أنه المال المنتج بغير عمل يقوم به صاحب المال . غير أنه مها اختلفت نظرات الباحثين في رأس من هذه الوجهة ، فانهم متفقون على أن هنالك رأس مال لايمكن أن تتناوله دعوتهم ولا يستطيع أن يلغى أو يفقد بحض الارادة البشرية . ذلك هو رأس المال الطبيعي . فالقوة البدنية والمواهب العقلية والكفآت بانواعها وضروبها كالجمال وحسن الصوت والخديعة وقوة الارادة والذكاء والشجاعة والمبر علي احتمال المكاره ، عامة هذه الاشياء

وما اليها رأس مال طبيعي لا يستطيع القائمون ضد رأس المال أن ينتقصوه بدعوتهم . لان الطبيعة لا تحاسب . فهي تعطى من تشاء وتمنع من تشاء بغير حساب . فكيف تصح الدعوة ضد هذا ؟ ذلك دليل على أن رأس المال غير مستطاع محوه ، بل غاية ما يستطاع هو الغاء بعض وجوهه وتحويل البعض الآخر ، ان دعت الطبيعة اليه ، وكان النفاؤه أو تحويله مسيرا لارتقاء الانسانية ونظاماتها الاجتماعية .

أما الحرية ذلك المبدأ الخالد المقدس ، فتقضى بان كل امرئ عليه وزر ما اكتسب وله فائدة ما كسب . فاذا تعطل هذا القانون ، وهو أول حجر في بناء الآداب المدنية والاخلاق الاجتماعية ، كما يقول هربرت سبنسر ، فهناك يرتد النظام الاجتماعي الى عما وفوضى لانهاية لها . أما اذا سيطر هذا القانون الطبيعي على نظام الاجتماع ، وذلك طبيعي لا مرد ولا ناقض له ، فان كل فرد يحظى من الدنيا بقدر ما تؤهل به مواهبه وتنتهي كفاءته في دائرة القواعد الطبيعية ويظل رأس المال قائما على قواعد الحرية والآداب . بهذا وحده تهدم ثلاثة ارباع الدعوة ضد رأس المال .

أما توريث مال مكسوب لفرد ما فذلك أمر جدلى .
 والواقع أن توريث المال لغير ذوى الكفآت سيئة اجتماعية
 عظمى لا يداينها في نظرنا سيئة . لأنها في الحقيقة قبض على
 خناق الطبيعة كما انها منبت كثير من الشرور والذائل .
 أما اذا توافرت اسباب المساواة في اعطاء كل فرد من
 افراد الجمعية فرصة مساوية أو مقاربة لغيره في الحياة، وترك
 الجميع يرتعون في اقطار الحرية ، يجمعون ما يجمعون ،
 ويفقدون ما يفقدون ، والكل يورثون النظام الاجتماعى
 القائم على تنمية مواهب الفرد وكفائته نواتج مجهودهم ، فاذ
 ذاك يتحقق جزء من الاصلاح المنشود ، وهناك تكون
 المساواة النسبية المرتكزة على المواهب الفردية وهى حد
 الامكان، لا المساواة المطلقة التى ينشدها خيالو الفلاسفة، وما
 هى فى الواقع الا حد الاستحالة

*
* *

(٣) أمثال من الاستبداد الاجتماعى

للجمعية المشتركة ولنظامها الموروث عن الماضى مظاهر
 من الاستبداد اشبه شئ بمظاهر الاستبداد الفردى . غير

أن الفرق بين مظهر الاستبداد الاجتماعى ونتائجه وبين الاستبداد الفردى ، كالفرق الكائن بين الجماعة والفرد . ولا شبهة مطلقا فى أن للاستبداد الاجتماعى آثارا فى صد نشوء الطبيعة عن مسامرة وجهتها الخاضعة لنواميس الكون ، لانستطيع أن نعرف الى أى حد سوف تذهب بالجماعات فى المستقبل ان لم تقتل الطبيعة الاجتماعية روح ذلك الاستبداد الواقع من طبقة فى الجماعة ضد طبقة أخرى . وليس أماننا من شيء أدل على وقوع هذا الاستبداد من توارث المال المكسوب لغير ذوى الكفآت من اعقاب الكاسب . لان المال فى يد الذين انحلت اخلاقهم وانضمت مكانتهم الاجتماعية سلاح خطر ، لا يوجه خطره إلا ضد الجمعية المشتركة القائمة على أساس التعاون المتبادل البالغ من حرية الصلة والعمل أقصى حد مستطاع . إن توريث المال لغير ذوى الكفآت نظام ضد الجمعية . فالواجب الفاؤه ومحوه محوآ باتا مطابقا من كل قيد . وتوريث المال لغير ذوى الكفآت أمر لانستطيع إدراك نتائج السوآى فى بناء الجماعات ونظاماتها ، إلا اذا قارنا بينه وبين ما يشابهه من الحالات الطبيعية .

إن الاجسام العضوية أشبه شيء ببناء الاجتماع .
 وحالاتها الحيوية أصح ما يتخذ دعامة للبحث الاجتماعى .
 فالميكروبات مثلا لا بد فى أن تحدث حولها وسطاً وبيئة
 تلائم حياتها ومطالب وجودها . فاذا لقحت كتلة من الجيلاتين
 بنوع من الميكروبات لا تلبث إلا قليلا حتى تلاحظ أن
 جزء من هذه الكتلة قد تغير تغيراً كيمياوياً خاصاً سببه فعل
 الميكروب نفسه ، إذ يخلق من حوله بيئة تكافى بين
 حاجات حياته وضرورات وجوده .

فاذا طبقت هذه الحالة على الاجتماع ألفيت أن جماعات
 المدنية الحديثة كجماعات المتوحشين والهمج ، لم تخرج عن
 حكم هذه القاعدة . فان انقلاب الحالة الاجتماعية فى أوروبا
 فى أواخر القرن الثامن عشر وابتداء عصر الصناعة الانتاجية
 قد خلق بيئة جديدة مخالفة تمام المخالفة للبيئة التى حفت
 بالجماعات فى القرون الوسطى . وهكذا تخلق الجماعات البيئة
 حتى اذا استقرت البيئة على نظام ثابت أخذت البيئة ذاتها
 تؤثر فى الجماعات تأثيراً نجده فى كل الحالات رهناعلى طبيعة
 البيئة ذاتها . فالميكروبات إن أحدثت فى المادة الجلاتينية

التي ذكرناها بادىء ذى بدء جواً وبيئة تلائمها ، فان تكاثر
الميكروبات إلى حد كبير ينتج في البيئة طبيعة تقف على
حياتها وهذالك تموت غير مخلفة من ورائها شيئاً . وهذا هو
السر في قيام المدينيات واضمحلالها وسقوطها . فاذا قست
حالات الاجتماع بحالات الحياة العضوية أمكنك أن تعرف
إلى أي حد تذهب مساوىء المال الموروث لغير ذوى
الكفاآت من الأثر السيء في كيان الاجتماع .

ليست طبقات الجمعية المشتركة كلها على نسبة واحدة
من القوة . فان الطبقات تختلف اختلافاً كبيراً من حيث
القدرة والكفاءة . وبما لا ريبه فيه أن غير ذوى الكفاآت
أو كما يقول الاجتماعيون — الفاسدون اجتماعياً —
يحدثون من حولهم بيئة خاصة لا يستطيعون أن يعيشوا في
غيرها ، لانها تلائم طبائعهم وتوافق مشاعرهم ، بل لانكون
مبالغين اذا قلنا ان البيئة التي يخلقها غير ذوى الكفاآت
من حولهم عامل ذو شأن في تبديد قوى العناصر العاملة
المنتجة في الاجتماع . ومتى استقرت البيئة على شكل ثابت
أخذت من ثم في التأثير على كل من استشم ريحها واندمج

في طبيعتها فتصبح نظاماً ثابِتاً ، لا لانه مفيد مسابر الحاجات
التنوع ، بل لانه مرتكز على عنصر موجود يخلقه وجود
المال في يد الذين لا ينفقونه الا في سبيل يقوى من دعائم
هذه البيئة .

اننا مع هذا لا ننسى أن في العالم الاجتماعى نزعة الى
التطفل تمتص دم الاجتماع . أنظر في العالم العضوى وتأمل
قليلا من مختلف ضروب التطفل الكامنة فيه ، تجد أن
الدويبات العالقة بالاجسام الحية والنباتات العائشة على جذوع
الاشجار الكبيرة وقد التفت فروعها على أغصان تلك
الشجرة بما يكاد يفنى وجودها — اذا تأملت من هذه
الحالات أيقنت بأن البيئة التى يخلقها غير ذوى الكفآت
تقوى في الاجتماع نزعة التطفل . فالمال الموروث لغير ذوى
الكفآت ليس في ذاته سيئة عظمى الا لما يحدث من بيئة
التطفل الاجتماعى .

أنظر من حولك في نواحي المجتمع الخاف بك واستغرق
ساعة في التفكير في حال أولئك الذين يسخرون للذاتهم
وهو اعم اقوى عناصر الاجتماع ليبددوا جهود تلك العناصر

تبيدًا لا يعود إلا بنتيجة واحدة هي تقوية بيئة الطفل في جسم المجتمع ، فانك تصل إلى النتيجة المحتومة . فان غير ذوى الكفآت على الرغم من أنهم يعيشون متطفلين على عائق أقوى العناصر المنتجة في الاجتماع ، فانهم يخافون من حولهم تلك البيئة الفاسدة التي لا يقتصر تأثيرها على أنفسهم بل يتمدي ذلك إلى قتل المواهب العامة ، لان كل فرد يجد في الحياة طريقًا تكفل له العيش متطفلًا على غيره من الناس ينزع إلى البطالة ، ويقع العبء اذ ذلك على كاهل تلك العناصر التي يعيش من نتاج جهدها بمجموع غير ذوى الكفآت ومن حولهم ممن يعيشون عيش الطفل على عوائق غيرهم ومن كد غيرهم : وليس لهذه الحال إلا نتيجة واحدة . نتيجة سيئة . مؤداها أن أضعف عناصر الاجتماع تعيش متطفلة على أقوى العناصر . وكلما زادت العناصر المتطفلة قلت العناصر المنتجة . وهنالك تضحل وتفسد الاخلاق وتأخذ بيئة الطفل تؤثر أثرها المحتوم في القضاء على صور المدنية وعلى قوى الاجتماع .

كل هذا وأمثاله قبض على خناف الطبيعة الاجتماعية ،

وصد لنواميس الكون عن الانبعاث في وجهتها الصحيحة ولا ينتج إلا أمراً واحداً : ينتج الفورات الفجائية وثورات الهدم والتخليم . والحقيقة أن الواجب يقضى بأن تضحى العناصر الضعيفة المنطفلة في الاجتماع في سبيل تقوية العناصر المنتجة الضاربة في سبيل الارتقاء المدني .

هذا من حيث توريث المال للفاسدين من أفراد المجتمع وما تخلق الأفراد من بيئة التطفل المؤدية إلى الانحلال الاخلاقي والفساد التكويني . وهذه الحالة بذاتها تنتجها الاشتراكية المطلقة .

ليس للاشتراكية المطلقة القائمة على أساس المساواة التامة الا طريق واحد ينتج نتيجة واحدة، هي بذاتها النتيجة التي يؤدي اليها توريث المال لغير ذوى الكفايات . تطفل اجتماعي ، وانحلال في الاخلاق ، واضمحلال في التكوين أما طريقة الاشتراكية فمحصورة في أن يقتسم أفراد الجماعة بالتساوي نتيجة جهد الجمعية المشتركة . هنالك ينتج الاقوياء بنسبة قوتهم والضعفاء المنحطون بنسبة حالتهم الطبيعية . ولكن الضعفاء يتساوون والاقوياء في النتيجة .

وهنا يخلق جو للتطفل إشع صورة من الجو الاول وافعل في
الخط من صفات الانسانية . لان الاقوياء لا محالة يفتقدون
جزءاً عظيماً من نتاج جهودهم يعود إلى الضعفاء وغير ذوي
الكفايات ، وإذ ذلك تنحط صفات العناصر المنتجة وتكثر
ضروب التطفل . هنالك تندهور الانسانية وتقتل روح المدنية
ويفقد الحيوان الناطق اخص ما يمتاز به عن السواثم من
الصفات ، صفات الحرية الفردية ، وينقض حجر الزاوية من
قانون الآداب المدنية



(٤) النظرية المادية في التاريخ

لم يختلف الناس على شيء اختلافهم على البواعث التي
كونت التاريخ الانساني . ففهم من يقول بأثر البواعث
النفسية ومنهم من يقول بالمؤثرات الطبيعية ، ومنهم من يعزو
التاريخ الانساني إلى شجار دائم قامت به الجماعات ابتغاء
إخضاع عقلية الفرد لمشاعرها وإحساساتها الغيرية . ومذاهب
التاريخ على اختلاف نزعاتها وتباين جهاتها ، لم تحدث في

العقل الانسانى من ثورة مثل الثورة التى خلفها مذهب «ماركس» فى «رأس المال» لانه مذهب قائم على أن ربحى التاريخ الانسانى قد دارت على المؤثرات الاقتصادية المادية وهو أساس المذاهب الاشتراكية والنزعات الشيوعية، وعليه تقوم فلسفة القاتلين بمحو رأس المال الفردي .

قد يتبادر الى ذهن البعض أنا تقصد بهذا أن الانسان لن يكون اشتراكيا الا اذا اعتنق مذهب «ماركس» فى التاريخ. كلا. بل نريد أن نقول إن الحزب الشيوعى قد اتخذ هذا المذهب لفلسفة عماداً، وان هذا المذهب ظاهر الاثر فى كل آرائهم وسياساتهم المختلفة، وخطاتهم الثورية التهديمية. على أن اصطلاح «الشيوعية» لا يؤدى من المعنى ما يطابق المقصود من نظرية «ماركس» فى التاريخ. فان تلك النظرية تمزوكل ما فى التاريخ الانسانى من مظاهر الارتقاء والفساد، من الثورات والحروب، من قيام المدينيات واضمحلالها الى البواعث الاقتصادية

وليس لهذه النظرية، من جهة أخرى، علاقة بالمعنى المقصود من «المادية» فى الفلسفة، وإن كانت تمت اليها

بسبب غير مباشر وتنصل معها بأصرة من الفكر بعيدة .
فإن المقصود بالفلسفة المادية أن كل الحركات الفكرية
والظواهر الطبيعية موكول حدوثها إلى سنن وقواعد طبيعية
خالية صافية من مظنات الفكر وتطوحوه إلى ما بعد الطبيعة
والغيب . ولا خفاء في أن صورة من صور الفلسفة المادية
قامت في عقل « ماركس » وبشر بها لآباء جيلة ، ولا تزال
تلك الصورة قائمة في أذهان اتباع « ماركس » على أن البراهين
التي يقيمها الماركسيون تأييداً لفلسفته المادية ، والادلة التي
ينقض بها اللا ماركسيون فلسفة نظراتهم ، مشعبة الاطراف
مستفيضة الوجوه ، لا يسعها صدر هذا البحث ، كما أنها لا
تفيدنا بشيء في بحثنا هذا ، لان اثباتها أو نفيها ليس بذى
أثر بين في الحالات الاجتماعية القائمة في هذا العصر .

إن النظر الصادق والاستمراق في البحث كلاهما يدلنا
على ان المادية الفلسفية لا تقيم من دليل ناهض على أن
الاسباب والبواعث الاقتصادية مؤثر ضرورى في قيام التاريخ
وتفسير حادثات السياسة . فإن مذهب الاستاذ « بوكال »
Buckel في أن للبيئة والاقليم أثراً عظيماً في تكوين التاريخ

يمت إلى الفلسفة المادية بأصرة وصلة ، بل إنه يتفق وإياها
 اتفاقاً تاماً من أغلب الوجوه . كذلك مذهب « فرود »
 الذى يرجع كل شئ فى التاريخ إلى العلاقات الجنسية بين
 الرجل والمرأة . ولدينا من أوجه النظر المادى فى التاريخ
 طائفة كبيرة ، من غير أن يكون لتلك الأوجه علاقة بالمسائل
 الاقتصادية ، ومن غير أن تكون على صلة بمذهب «ماركس» .
 لذلك نقول بأن الفكرة الاقتصادية فى تكوين التاريخ قد
 تكون خطأ ، ولو صحت المادية الفاسفية من كل وجوها
 وعلى مختلف صورها . وعكس ذلك قد يكون صحيحاً . قد
 تكون البواعث الاقتصادية مبعث التاريخ الانسانى ، وقد
 تكمن مؤثراتها وراء كل حادث من حوادث الاجتماع الظاهرة .
 وكل أزمة من أزمات السياسة العامة ، ولو تقضت الفكرة
 المادية فى الفلسفة وذهبت آثارها جملة .

ولا مرية فى أن الاسباب الاقتصادية لا تحدث فى
 العالم الاجتماعى من أثر الا من طريق رغبة الانسان فى
 الامتلاك والكسب والاستجماع ، وأنها لتصبح مسيطرة على
 حالات الانسان إذا استقرت عليها رغبته تلك ، وامتلكت

ناصية فكره ومعتقده . قد يكون هذا صحيحاً ولو عجزنا
عن تفسير حقيقة الرغبات الانسانية من طريق مادی .
من هنا نوقن بأن العلاقة بين الفلسفة المادية وبين
الفكرة في أن التاريخ مرجعه البواعث الاقتصادية مفصومة
لا تستند إلى شيء من الواقع المحسوس ، ولا على ناحية من
نواحي المنطق .

إن الباحث في الاشتراكية أحوج ما يكون إلى الكلام
في مثل هذه المباحث ، لأن النظريات السياسية التي طُلما
أخذت في نظام الجماعات بضع ، غالب ما أيدها فئات
وناهضتها فئات ، كان لكل منها في تأييد الوجهة التي
انتهجتها براهين ودلائل تقطعت بينها أسباب الاتصال ،
وتمزقت عراها ، وتفاصمت حلقاتها . وكثيراً ما تقع على
حالات اتخذت فيها النظريات الفلسفية دعامة لفض مشكلات
اجتماعية لن يوجد لها من حل الا بالنظر في الحقائق الواقعة
المنترعة من خصائص الطبيعة البشرية انتزاعاً مباشراً . ولن
ننسى أن الخلط بين نظريات الفلسفة ومشاكل السياسة
الاجتماعية مهدم لكليهما ، ذاهب بآثارهما .

ناهيك بأن وجهة النظر المادية في الفلسفة ان صحت ،
فانما تصح مطلقة عامة غير مقيدة . فلا تستطيع مثلاً أن
تستثنى من الموجودات شيئاً لا تتناوله هذه الفلاسفة إن صحت
وكانت حقيقة واقعة . هنالك ننتهى إلى نتيجة واحدة ،
محصلها أن الامة التى تتخذ من نظريات ما وراء الطبيعة قاعدة
لارتكاز محور أفكارها ، ونبعاً تستمد منه مبادئها في السياسة
لن تستطيع حتى اذا صحت عندها الفكرة المادية ، أن تسلم
بأن تفسير التاريخ على قاعدة مادية قديم يمكن أن يتخذ دستوراً
عاماً في بناء نظامها الاجتماعى ، وإن ناقض أركان فلسفتها
التي اعتنقتها واتخذتها في حياتها مناراً يستهدي بهديه في ظلمات
نشوئها وتطورها . ذلك لان اعتناقها ضرباً من الفلسفة يطلقها
إطلاقاً تاماً من قيود الاستمساك بغيرها من نظريات الحياة
فالنزعات المذهبية الرئيسية التى اصطبغت بها الشيوعية
الماركسية إنما تعتمد في البقاء على ما تستمد من روح الفلسفة
المادية . لذلك تجد روح اللاهوت الكشلكي ، ووجود أهل
التقليد ، متفشية في هذا المذهب . كما انك تلفيه بعيداً عن

روح العلم الحديث ، وما فيها من الشك ومطاولات اللأ أدريّة ،
الفائضة بضروب المرونة الفكرية .

أما اذا نظرت في التاريخ على القواعد الاقتصادية ،
بعيداً عن مباحكات مابعد الطبيعة ، فانك تقع فيه على كثير
من الحق والصواب . قس ما فيه من حق مثلاً بتأثير
الانتاجية الصناعية على الافكار العامة ، اجتماعية وسياسية
وفلسفية ، ودينية ، فانك تجد أن روح الاتحاد والزندقة التي
تفشت بين كثير من طبقات العمال إنما ترجع الى تأثير الانتاج
الصناعي أكثر من رجوعها الى ذبوع الجيولوجيا ونفضها
لقصة الخلق في سفر التكوين ، أو الى التطور وتعليقه ونشوء
الانواع العضوية ومنها الانسان ، أو الى علم الفلك ، الذي
أثبت ثبات الشمس ودوران السيارات حولها ، ومنها
الأرض ، في أفلاك مرسومة .

هذا في حين أنك تجد أن عصر الانتاج الصناعي قد
أيقظ روح الدين في نفوس الاغنياء . أنظر الى فرنسا في
القرن الثامن عشر ، فانك تجد ان طبقات الاشراف ، أو
بالاخرى الارستوقراطيين ، كانوا جميعاً ملاحدة أحرار
(٣- الاشتراكية)

الرأى فى نظر العرف العام . أما أعقابهم اليوم فثابتوا الاعتقاد فى الكثرة . ولماذا ؟ لأنه قد أصبح من الضرورى ان تتجمع كل القوات التى تبددت من انعكاس آراء آبائهم فى نواة تدفع بقوتها المجتمعة خطر ثورة الجماهير ضد النظام الموضوع .

ثم انظر الى الحركة التى قامت فى أوربا بعد الحرب العامة ، وهى باعث من أشد البواعث المادية خطراً وشأناً . تجد ان خياليات « افلاطون » ودفاع « جون ستيوارت ميل » عن حقوق النساء ، لم تحدث فى أذهان الناس من أثر ذى قيمة مادية ، ولكن حاجات الحرب العظمى إذ امتدت الى استخدام النساء فى الاعمال العامة ، قد أحدثت فى الازهان أثراً ظهرت نتائجه فى الماديات ، ففاضت عقول المفكرين باستنباط أوجه الدفاع عن حقوق المرأة وسالت أفلام الكتاب فى المطالبة بحقوقها المنصوبة .

بل إننا قد نذهب لا بعد من هذا . قد نقول بان أخلاق المرأة الموروثة قد تهدمت وفنت . ولماذا ؟ لأن قاعدتها الطبيعية كانت قائمة على اعتمادها فى الحياة على مجهودات

زوجها أو أيها أو أخيها أو أحد ذوى قرباها المشفقين عليها
 الآخذين بيدها في معارك الحياة الدائمة . أما وقد التى حباها
 على غاربها فاصبحت المسؤولة عن حياتها ، وهى فكرة عامة
 منتشرة في غالب أمم أوروبا اليوم ، فيما لاربية فيه ان ذلك
 الاعتقاد يصحبه انتقاض في اخلاقها الموروثة ، ولا بد من
 ان يحدث تغييراً جوهرياً في أفكار الرجال والنساء مصحوباً
 بتباين ذى بال في النزعات والبواعث والانفعالات . وتلك
 الحركة لابد من ان تغير من بناء الاشتراع ومن روح الادب
 والفن ، ومن قواعد النظمات التى تظهر لأول وهلة بعيدة
 عن الاحتكاك بالمؤثرات الاقتصادية .

على هذه الحقائق وأمثالها يعتمد أنصار « ماركس »
 إذ يتكلمون في « خياليات أهل القرى » ، ويقصدون بذلك
 طابع الآداب الذى خلفه فيهم استبداد أصحاب رأس المال .
 يقولون بأن القناعة بما أعطى الانسان كانت رأس
 الفضائل التى لقنها الاغنياء للفقراء المعدمين . وكان أشد ذوى
 الفاقة استمساكاً بعرى الدين يعتقدون في سمو هذا النوع
 من الادراك الذى غرسه في نفوسهم يد السلطة المستبدة

تارة ، وصفات الاستسلام الى الخضوع والاستكانة تارة
 أخرى . وعلى هذا القياس دعى الرجال المرأة الى العفاف
 وبشروا لها بهذه الفضيلة الخيالية فخفضت لهم وسامت القياد
 قائمة بما أوتيت . على أن كلا من ذوى الفاقة والمرأة إن قام
 عندهم الاعتقاد بما في تلك المبادئ من الجمال ، فإن ذلك إنما
 يقوى فيهم أثره لما كان في يد الرجال أصحاب الاموال من
 قوة وسلطة مستمدة من قدرتهم الاقتصادية . هذه السلطة
 الاقتصادية عاقبت السارق واقتصت من المرأة المفرطة .
 والعقاب الدينى أخرى بأن يعقبه قصاص أخروى . فاذا
 تعطل قانون القصاص القائم على حماية المال استنشق الناس ريح
 الحرية وبطلت حجة المشترعين في وضع تشريعهم على أساس
 الحماية لشيء باطل في ذاته I I I I

بهذا يقول الماركسيون . وهنا تسقط الفكرة المادية في
 تفسير التاريخ وتحطم معها الفكرة الشيوعية برمتها . هنا
 تهدم الفكرة المادية في نظام الاجتماع لأنها تعاند في طبيعتها
 كل ماخرج به الانسان من وراثته وطبيعة هما مبعث كل
 مافيه من معانى الوجود الاجتماعى .

بان لنا حتى الآن ما في نظرية التاريخ على القواعد الاقتصادية من حق ، كما ظهر لنا ما تؤدي اليه من فوضى إن هي أخذت كما يأخذ بها الشيوعيون . كذلك عرفنا ما تسوق اليه البواعث الاقتصادية من التغيير البين في سياسات الأمم ومعتقداتها وأخلاقها . غير أننا لاحالة نخطئ إذا تركنا الامر عند هذا الحد وسقنا البحث في الاشتراكية من غير ان نظهر ان للبواعث غير الاقتصادية من الأثر ما لو أهمل تقديره ووزنه لوقعنا في اخطاء قد تبعدنا عن الاقسط في القول بقدر ما يكون لاغفالها من أُرسي في الحالات الاجتماعية .

إن أكبر باعث بعيد عن الاحتكاك بالاقتصاديات وكان اغفاله سبباً في جر الاشتراكيين الى منح من الخطأ ومزالق من الخطل ظلت مؤثرة أثرها المحتوم في نظرياتهم وعملياتهم هو باعث الوطنية . وإننا إن كان لا يحتاج افندتنا ريب في ان الامة متى تكونت أصبح لها مصالح اقتصادية تدير في الغالب دفعة سياستها العامة ، فانا مع هذا لا تملك في القول بان الباعث الاقتصادي ليس هو الباعث الذي يحكم في مستقبل الجماعات الانسانية ، فيكون من هذه أمة ، ومن تلك قبيلة

أو جماعة فردية ، أو غير ذلك من صور الاجتماع .
خذ لذلك مثلاً أقرب الأشياء المعروفة في زماننا هذا .
فإن سكان ميناء « تريست » قبل الحرب كانوا يعتبرون
ميناءهم مدينة إيطالية ، في حين أن كل رفايتها الاقتصادية
راجعة الى كونها ثغراً نمسوياً . كذلك لا تستطيع أن تعرف
أى البواعث الاقتصادية هي التى تحمل سكان « الصتر » على
مقاومة بقية سكان « إرلاندا » في حركتهم الوطنية ؟ كذلك
الحال اذا نظرت في شرق أوروبا فإن حركة تقرير المصير التى
قامت بها مقاطعات البلقان كانت ضربة قاسية على رفايتها
الاقتصادية ، ومع أن هذه النتيجة كانت معروفة ، لأبل
ماموسة محسوسة ، فإن هذه الشعوب قد غمرها سيل الوطنية
فراحت تسوق بنفسها وراء عواطفها وانفعالاتها وداست
تحت أقدامها كل البواعث الاقتصادية . ثم انظر الى العمال
الذين يعيشون من كسب سوا عدم وما كانت نزعتهم خلال
سنى الحرب ، فانهم جميعاً ، ماعدا أقلية لاحكم لها ، قد اخلدوا
الى حكم الوطنية ولم يلبوا دعوة الشيوعيين التى ملأت اجواء
العالم ، ولم يخلص منها ورق النقد ، فظهر وعليه طابعهم

يتأديهم « يا صعاليك العالم اتحدوا » - فلم يتحدوا ولم يستقو
الباعث الاقتصادى على الباعث الوطنى .

يقول الماركسيون إن العمال قد خدعوا بما بث فيهم
الرأسماليون من دوافع الفيرة ليستثمروا هم أموالهم في وسط
الدماء السائلة ، والاشلاء المتناثرة . غير أن كل من يأنس في
نفسه كفاءة التأمل من الحالات التى قامت خلال الحرب ،
من وجهة نفسية صرفة ، يستطيع ان يدرك ما في قولهم من
خرافة وتضليل . فان الحرب قد أودت بالعديد الأوفى من
أصحاب رؤوس الأموال ، وناءت عليهم بالفقر والخصاصة .
والقادرون على الحرب من أصحاب الاموال ، كانوا والدهاء
شرع في حكم الحديد والنار ، أكلتهم جميعاً نار واحدة ،
وعصف عليهم من الموت ريح واحد .

وإنما إن كنا لانشك في ان المنافسة التجارية بين إنجلترا
والمانيا قد لعبت دوراً ذا شأن في أشعال نار الحرب ، فانتا
مع هذا لا تنسى ان التنافس التجارى شئ ، واستثمار أصحاب
رؤوس الاموال لأموالهم شئ آخر .

ولا مرية في ان الرأسماليين في إنجلترا والمانيا كان يعود

عليهم السلام بارباح أو في كثيرًا من أرباح الحرب ، ولكن
 ماقول المؤيدين لنظرية التاريخ المادية في ان المنافسة التي قامت
 بين الامتين كان لها باعث جوهرى غريزى هو باعث التنافر
 على السيادة القومية !!! إذن فالباعث على الحرب باعث غريزى
 فطرى ، ومظهر الحرب الاقتصادى ، مظهر اتفاقى حادث .
 وهل في مستطاع الماركسيين ان يثبتوا ان أصحاب رؤوس
 الاموال لم يأخذ بطوقهم عامل الوطنية وبعائها أخذه بطوق
 الجماهير ؟ على ان كلا الفريقين قد استفاد نفع منه بالحرب .
 غير أنه لا يمكنك ان تسلم بان الدعوة الى الحرب قد قامت
 على الرغبة في الربح والاستثمار .

من هنا نجد ان الحرب قد قامت على أصول غريزية ،
 ينكرها العلم الشيوعى ، وإن حوطته بآثارها الظاهرة في
 كل شئ ، حتى في الحياة اليومية .

يقول الماركسيون إن الجماعة التي يلحق بها الفرد إنما هي
 مرتبته الحقة في النظام الاجتماعى العام ، وان الفرد إنما يختار
 الالتحاق بجماعة ما لأن منفعه الاقتصادية تكون متكافئة مع
 المسكاة التي تشغلها تلك الجماعة في النظام العام . وهذه النظرية

غير صحيحة . فان الديانات كانت أقوى البواعث في بقاء الانسان تابعا لجماعة بعينها من غير اختيار له في ذلك .

على ان للدين أثره الذي لا يزول . فقد لوحظ في كثير من بقاع أوروبا ان أشد العمال تطرفا في آرائهم الشيوعية كانوا يخصصون الرأسمالي باصواتهم لدى الانتخاب اذا اشتهر بتدينه وانتمائه الى الكشركة ، ويضنون بها على الاشتراكي اذا عرف بالاحاد والخروج على الكنيسة . ولا ننسى ان الدوائر الانتخابية في أمريكا، وهي أوسع البلاد حرية وأكثرها تمثيلا مع روح الديمقراطية ، لا تزال قائمة على أساس الفروق الدينية في الانتخابات الموضعية . وهنا يقول الماركسيون ان ذلك كاف لكي يظهر الرأسماليون بمظهر المتسمين بسمة الدين المتعبد المفرطين في الزهد . غير أنهم ينسون ان الرأسماليين وحدهم طرف بذاته لا يستطيع ان يصل بنفسه الى النتيجة العامة في الانتخاب . أما الحقيقة فان كثيرا من العمال يفضلون إقامة معتقداتهم وحياتها على تحسين حالاتهم المعاشية . وهذه الحال، مهما كان فيها من مظاهر الدنو من الحالات الفطرية الاولى ، فالغالب ان زعماء المذهب الماركسي

لا يستطيعون ان يعزوها الى أكاذيب أصحاب الاموال
ومخادعاتهم .

إن مختلف صور السياسات القائمة في نواحي الأرض خاضعة
للرغبات الانسانية . ولن تخرج فلسفة التاريخ الاقتصادية
عن حكم ذلك . فان التحليل النفساني يدلنا على ان كل شخص
شاعر بماله من حق سياسى إنما يخضع في حياته جميعها لحكم
رغبة واحدة ، هى رغبته فى ان يضاعف قسطه ويكثر نصيبه
من حطام الدنيا . ويبنى على ذلك أنه كما يسمى الى تنمية
نصيبه ، كذلك يسمى فى تنمية نصيب اخوانه المجتمع وإياهم
تحت نظام ما . على هذه النظرية تقوم السياسة الشيوعية
العملية . غير أنها نظرية منقوضة متهدمة . لأن رغبة الناس
فى الواقع موجهة الى شئ غير هذا . موجهة نحو حيازة القوة
والحصول على مميزات الفخر والعظمة والخيلاء والاحترام .
إنهم يرغبون فى الانتصار . حتى أنك لتقع فى التاريخ على
أمثال تجد فيها ان الناس قد عمدوا الى خلق أسباب للتنافس
والتناوب بأتفة الاشياء ، لالشيء الا لانهم مدفوعون بباعث
خفي يسوقهم الى خلق الاسباب التى تجعل معنى الانتصار

القائم في وعيهم اللاشعوري ، أمراً واقعاً بالمعل .
 إن البحث في مختلف النزعات السياسية التي قامت في
 التاريخ ، والتي لا تزال قائمة في عصرنا هذا إن لم تمس الحاجة
 الى النظر فيها من وجهة نفسية ، فان نظرية ماركس قد تفردت
 من بين النظريات السياسية بالحاجة إلى بحثها بحثاً أساسه
 التحليل النفساني .

إن الانسان في السياسة ، كما هو في حياته الخاصة ،
 يخلق من قوة الوم أساطير يزكى بها نزعتة العقلية في أيا
 متجه اتجهت . فاذا خيل لامرئ ان الباعث العقلي الوحيد
 في السياسة ينحصر في ارتقائه من وجهة اقتصادية تجد أنه
 راح يستفوى نفسه الى حد الاعتقاد بان الاشياء التي هو مقدم
 على تنفيذها سوف تجعله غنياً . فاذا أراد مثلاً ان يحارب
 أمة أخرى تلمي أنه اعتقد ان منافسة هذه الامة له محط
 لآماله في التجارة مقوض لسعادته الموهومة . أما اذا كان رجلاً
 خيالياً مثالياً يعتقد بان همه من السياسة يجب ان ينصرف
 الى نفع الانسانية ، تراه يتاجى نفسه بل يحملها على الاعتقاد
 بان أمة ما تقترب ذنوباً وجرائم ضد النوع البشري ، فيأخذ

من ثم في احتقارها . والماركسيون إنما ينظرون الى الدنيا بعين ذلك الرجل الخيالي .

علي أننا لا نقصد بكل هذا ان نحرم علي أحد ان يتطلع الى رفاهيته الاقتصادية وان يعمل من أجلها . غير أننا مع هذا لانسى ان علم النفس الحديث قد استعمق في دراسة حالات الانحراف العقلي في الافراد والجماعات ، الى حد جعل العقل الانساني أشبه بفليئة طافية على سطح بحر خضم مملوء بصور الجنون مطلق ونسبي . فان التفاؤل المطلق في مستقبل النوع الانساني ، كان بلا شك انحرافاً عقلياً ورثه الماركسيون عن فلاسفة القرون الوسطى . ولكن حقائق العلم لا تنكأ مع هذا التفاؤل من أكثر الوجوه .

إذن ففلسفة التاريخ الاقتصادية ليست صحيحة ولا تركز على شيء من النظر الفلسفي القويم ، بل هي مظهر من مظاهر الطبيعة البشرية المتخبطة الهوجاء ، ومنزع من منازع العقل المنحرف عن نقطة الارتكاز انحرافاً ، أجدر به ان يريق الدماء ، ويعيث بأخص الصفات البشرية . (١)

(١) نشر ماتقدم بجريدة المقطم سنة ١٩٢٣ والباقي لم ينشر .

(٥) خيالات أهل القرى .

يرجع الكلام في خيالات أهل القرى التي كثر ما يعمد الشيوعيون الى الكلام فيها واتخاذها برهاناً على صحة مذهبهم الى فكرة فلسفية لاهوتية كانت في الحقيقة نتاجاً لتحكم رؤساء الدين في العصر النصراني أكثر منها فكرة مجردة قام بتلقينها لأهل القرى أصحاب رؤوس الاموال كما يدعى أنصار ماركس .

لقد انصرف الشيوعيون وعلى الاخص من استمسك منهم بقواعد ماركس التي بثها في كتابه « رأس المال » الى البرهنة على صحة مذهبهم سالكين كل مسلك، ضاربين في كل سبيل، حتي ان أمثال أهل القرى الجارية على السنة أهل الريف لم تخاص من تعصب أنصار المذهب الشيوعي، فأنخذت دليلاً على أنها نوع من الادراك مصبوب في قالب من الاخلاق ونهيج من السلوك تذرع به أصحاب الاموال وذوو السلطة الى اخضاع الجماهير لارادتهم ليستغلوا بذلك مجهودهم الانتاجي ابتغاء مرضاة مطامعهم الاشعية ، على ما يقولون والى آخر ما تذهب مدعياتهم .

والحقيقة ان لأهل القرى طابعاً خاصاً بهم . كما أنهم قد تفردوا بضرب من الادراك قلما تجده في أهل المدن . فهم مسلمون للقضاء والقدر ، جبريون في منازعهم ، مقلدون في معارفهم ، متواكلون في اخلاقهم ، راسخوا المقيدة في الغيب . وهم أقرب الى الزهد في الدنيا من غيرهم من طبقات المجتمع . ولا ريبه مطلقاً في ان مجموعة ماتقع عليه من اخلاق أهل القرى وأفكارهم وتزعاتهم وبواعثهم وانفعالاتهم ، ليس برمتها نتيجة الوراثة العضوية ، بل إن مافيه من أثر الوراثة الاجتماعية أو كما يقولون من أثر البيئة أضعاف مافيه من أثر الوراثة العضوية . على ان البيئة الاجتماعية تكاد تكون بذاتها فطرة ثابتة راسخة الدعائم .

وليس كل مافى الاجتماع من المظاهر فطرة . وليس كل مافى الفطرة من المظاهر اجتماع . بل إن النظام الاجتماعي نسيج من الفطرة الوراثة والعادة شكلت مختلف تلك الصور التي تراها ماثلة في جماعات المدينة الحديثة . من هنا تعرف ان خياليات أهل القرى ، وهى من أثبت المظاهر الاجتماعية ، لا ترجع برمتها الى المؤثرات الاقتصادية وحدها ، كما أنها ليست

نتاجاً للذرائع التي يدعى أشياح ماركس ان أصحاب الاموال. قد اتخذوها وسيلة لاختضاع أهل القرى لارادتهم تحت ستار من المثاليات ، كالقناعة والرضا بما قسم الله ، والخضوع للغيب وما بعد الطبيعة خضوعاً أعمى . لذلك لا يتهمج الماركسيون بما يقول زعماء الرأي القائل بأثر الفطرة في الاجتماع ، والوراثة في تسيير خطى النوع البشرى . لأن ذلك مناقض لوجهة نظرهم . ولو أنهم سلموا بذلك لما استطاعوا ان يثبتوا ان النظام الاجتماعي تقليد في تقليد ، إن تحرر من أثر الافكار العتيقة ، انقلب الى صورة أخرى أعود بالنفع على الافراد والجماعات ، وأعمل على تثبيت دعائم السعادة الانسانية فوق هذه الارض . بل يفرحون بمختلف تلك الآراء المتضاربة الجوفاء المرتكزة على القول بأن نظام الاجتماع لا يستند على شيء من مقومات الفطرة الانسانية فراراً من مصابب التوفيق بين القول بأن النظام الاجتماعي وراثة أكثر منه تقليد ، وبين ما يدعون من ان في هذا النظام من التقليد أكثر مما فيه من وراثة .

ينسى الشيوعيون أو هم يتناسون ان الانسان لم يخرج

من حكم الماضي خلواً من مختلف المؤثرات التي أحاطت به في
 ماضى حياته الأولى . ومما لاربية فيه ان الانسان قد خرج
 من الماضي مزوداً بطبيعة فيها من مختلف الصور بقدر ما شاهد
 من تباين النزعات وتخالف المقاصد . غير ان أين ما خرج به
 الانسان من الماضي هو طبيعته «المعتقدة» التي تستتبع دائماً
 طبيعة الفكر . ومادام الانسان كائنًا مفكرًا كما هو كائن
 مجتمع ، لهذا تجد أنه ذو عقيدة في شيء ، أى عقيدة في مجموعة
 من أصول الاخلاق تكون له دينًا ، هو بذاته نواة تجمع
 من حولها أخص الصفات البشرية . ومن حول هذه النواة
 تجمعت صفات الغيرية وانكار الذات ، وهى صفات مرجعها
 الى توارث الصفات المكتسبة التي خرج بها الانسان من
 ماضيه الحافل بالصور التشويئية التدريجية الظاهرة آثارها في
 طبيعته أحلى الظهور . هذه الوراثة الراسخة هى بذاتها مرجع
 ما يسميه الشيوعيون « خياليات أهل القرى » زاعمين ان
 هذه « الخياليات » ليست سوى ذريعة مفتعلة تذرع بها
 أصحاب الاموال لاستعباد من لا مال لهم .
 يقول الاستاذ بنيامين كيد فى كتابه «التطور الاجتماعى»

ما يلي « إن الروح الحرة التي تملك زمام المدنية في
عصور الوثنية هي التي شكلت تاريخ الغرب برمته ، فخرجت
الشعوب الغربية من تلك المعامع ، معامع التدمير والتخريب
بمدنية هي أغرب ما وصل اليه الانسان في تاريخ الدنيا . وما
من نتاج من ثمار هذه المدنية وما من نظام من نظمها
الاجتماعية أو شكل من أشكالها الا وتجد للحروب القديمة
أثر فيه كبير . يرجع ذلك الى اعتقاد ثابت راسخ في روح
الشعوب منذ نشأتها ، لمحة ان حيازة القوة والانتفاع بشماتها
هو المبدأ الذي يجب ان تعتمد اليه الامم اذا ما شاءت ان تحتفظ
بكيانتها . غير ان هذا الكائن الناطق الذي خرج من جوف
الازمان الأولى ويده آلات الحرب والتخريب كان ذا
عقيدة دينية . عقيدة تخالف في أساسها ومبعضها الذي ترنكز
عليه في طبيعة الرغبات الانسانية نزعتة الى القوة من أية
طريق أتاها وبأية من الوسائل تدرع اليها . وظلت نزعة
الانسان الى القوة تحارب تلك العقيدة الموروثة حرباً عواناً
تشهرها على ذلك المعتقد رغبات الانسان وبواعث انفعالاته
طوال القرون الأولى . ولا يزال الشجار قائماً حتى الآن .
(٤ - الاشتراكية)

وأنت إن قلبت تاريخ الانسان لتجلى لك مقدار ما جالده ذلك الحيوان الناطق المفكر في سبيل التخلص من قيود تلك الوراثة الدينية التي خرج بها من حياته الأولى ، مستعيناً على هدم ذلك المعتقد بكل ما أوتى من قوة الفلسفة والعقل . فكم زجت تلك النزعة بالانسان في غمرات حروب تهدم بها ما أقام السلم من صروح العمران ، وكم تمزق بها ما رأيت شريعة الآداب من صدوع الانسانية»

إن الوراثة الاجتماعية المسوسة بأثر الدين في كل مظاهرها هي التي شكلت مختلف صور النظام القائم من حولنا . هي التي ركزت قواعد الملكية على انفعال مستمد مما وراء العقلية الانسانية ، وهي التي عاقبت السارق واقتصمت من المرأة المفرطة . تلك نظمات سبقت في الوجود كل قانون موضوع . لذلك تجد ان الثورات التي قامت بها الجماهير ضد النظمات الاستبدادية قد بعثت جهد البعد عن تناول شيء من المبادئ الأولية التي تنص عليها الأديان . فكم من حرب احتدم أوارها واشتعلت لظاها بين الامم ، وكم من ثورة دموية يروى التاريخ ذكرها مسطورة بمواد من الدماء

الزكية ، وكم من مشاحنات انتهت بالهدم والتخريب وأساس الدين قائم على الانفعالات النفسية راسخ القواعد ثابت البنيان قوى الدعائم شديد الأثر في كل ماخرج به الانسان من المنظمات ومتباين ضروب السياسات التي يحاول بها المصاحون تشييد ما يظنون أنه بالغ بالانسان حد السعادة المستطاعة فوق الارض .

لذلك تجد ان الدعوة الشيوعية قد اتحلت من جهة فلسفة الاحاد لتستقوى على أثر الدين في تأييده لمبادئ الملكية ، وبشرت من جهة أخرى بفكرات الاباحة لتهدم ما تقوم عليه الآداب الدينية من صفات العفة والشرف وكل المثاليات العليا التي تجري مجراها ، على اعتبار ان هذه الاشياء ليست سوى خياليات تذرع بها أصحاب الأموال وذوو السلطة لاستعباد الجماهير .

ولامرية مطلقاً في ان الشيوعيين إن استطاعوا ان يستقوا على تهديم هذه الصفات النفسية لتنت لهم الغلبة ودعم مذهبهم على أساس إن انتصرت معه الشيوعية غلبت الانسانية أعلى أمرها وخرجت عن أخص الصفات التي

تضمن لها البقاء في جمعية مشتركة أساس نظامها التضحية وإتكار الذات .

هذا اذا أردنا ان نقصر البحث على المؤثرات الاجتماعية .
 أما اذا رجعنا النظر ككرة الى مقام من الحالات خلال العصر
 النصراني ألفينا ان نظام القطاعات الذي خضعت له الجماعات
 طوال القرون الوسطى إن استمد أساسه من القوة الصرفة
 فإن المعتقدات الدينية قدأمدت ذلك النظام بما جعل خضوع
 الجماهير لسلطانه مستطاعا . والحقيقة الواقعة ان نظام القطاعات
 الذي ينحى عليه كثير من المؤرخين وعلى الاخص الشيوعيين
 منهم لم يكن نظاما مرتكزا على الاستبداد الصرف المصوب
 في ذلك القالب الذي يصوره لنا به المؤرخون .. فانك إن
 تأملت من نظام المدينة في القرون الوسطى ، وجدت ان
 سياستها قد قامت على أساس التعاون المتبادل الذي أخضع
 حتى أسياد القطاعات لقانون العرف العام . ولو أردنا ان نستطرد
 في هذا البحث لما وسعنا صدر مجلد ضخم نلم فيه بمختلف الصور
 السياسية التي قامت في مدائن القرون الوسطى . وهي صور
 إن اختلفت من حيث التكوين فانها اتفقت جميعا من حيث

قيامها على مبدأ التعاون المتبادل بين أفراد الجماعة . على أن لنا فيما كتب العلامة الكبير البرنس كروبتكين وغيره من جهايزة أهل النظر ما يفيدنا عن مجابهة الشنوعيين بالحجة الدالة على أن خياليات أهل القرى ، وهى عبارة عن الآداب المدنية التى خرج بها الانسان من الماضى ، ليست إلا النظام الطبيعى للملائم لأخص الصفات التى يتصف بها الحيوان الناطق . لقد كان الاحساس الدينى المرتكز على طبيعة الانسان المفكر المعتقد أكبر المؤثرات التى شكلت نفسية الأفراد على صورة أستمد منها أهل القرى خيالياتهم . كما أن غريزة التعاون المتبادل كانت خير سبيل جعل ارتكاز تعاليم الذين على أصول الفطرة مستطاعا .

لقد ذاعت فى أواخر القرن الماضى فكرة كان فيها من الصواب بقدر ما وقع فى طريقة تطبيقها من الخطأ . هذه الفكرة هى فكرة التناحر على البقاء التى اتخذها العلامة داروين قاعدة من قواعد مذهبه فى النشوء

على أن داروين قد نبه على أن اصطلاح التناحر على البقاء لا يطلق إلا من طريق المجاز على سنة تخضع العضويات

لمؤثراتها. غير أن جهة المجاز قد نسيت سراعاً كما توقع العلامة « داروين » وحلت محلها فكرة تطبيق السنة على ظاهرها. غفل للناس أن الحياة عبارة عن معركة دموية يفوز فيها الأقوياء ويموت الضعفاء. هنالك هب المؤرخون يكتبون التاريخ بما يطابق وحي ما فهموا خطأ من تلك السنة. وهنالك كتب الاجتماعيون بما يشربأن حياة الجماعات كحياة الأفراد ، جلاد وصراع وقتل وتقطيع . وهنالك هب الشيوعيين يقولون بأن القانون الموضوع يصمد سريان تلك السنة الطبيعية العاملة على ارتقاء النوع الانساني ، إذ أنه يحمي الضعفاء ويقتل الأقوياء قتلاً لا تمنح لهم فيه فرصة الدفاع عن انفسهم .

ولا جرم أن سنة التنافر على البقاء إن أخذت على ظاهرها رجحت فكرة الشيوعيين . غير أن الباحثين لم يلبشوا الاشياء أو ضحاها حتى استبان لهم أن هذه السنة إنما تركز على أساس التعاون المتبادل في مملكتي الحيوان والانسان ، وأن التنافر على البقاء بين الأفراد لا يقع الا في ظروف قليلة نادرة وهي على ندرتها تتناول آثارها الجماعات ، وأن تكاثر

تلك السنة تنحصر في التعاون المتبادل الذي تحمى به جماعات
 الإنسان والحيوان كياناتها أزاء الأعاصير وأزاء بعضها بعضاً.
 ولا خفاء أن غريزة التعاون غريزة أدبية أكثر منها صفة عضوية.
 ومنها تستمد الأديان أكثر ما فيها من قوة الارتكاز. وعلى
 الأديان تقوم مايسمية الشيعيون « خياليات أهل القرى »
 متخذين من اصطلاح « أهل القرى » ذريعة لاستفزاز
 الطبيعة الهادئة الوادعة يدفعونها إلى الفورات الفجائية وثورات
 الهدم والتخريب . وهم مع ذلك يغرون المرأة بالأباحة تهب
 إلى الخروج على النظام الطبيعي الموروث حيناً إن هي
 استغوتها دعوة الشيوعية ، ولكن لتعود اليه ثانية منكسة
 الرأس مقسومة الظهر ، بأقسى تجربة اجتماعية شهدتها التاريخ
 الانساني .

تدبيه

تعتمدنا في هذه الرسالة على ما كتب الفيلسوف شبنسر والعلامة
 برترند روسيل والاستاذ اوستن فريمان ، والاستاذ بنيامين كيد

مجموعة مجلة

المصوّر

لنشر المعرفة والآداب

ستبدأ مجلة المصور عما قريب في نشر رسائل من نسق هذه الرسالة في مختلف فروع المعرفة والآداب غير مفضلة بينها ولديها للآن كمية كبيرة من الرسائل بحيث لا يزيد حجم الرسالة عن مائة أو مائة وعشرين صفحة من هذا القطع، وذلك بالاتفاق مع المؤلفين والمترجمين بشروط حسنة فليخبرها في هذا الشأن من أراد بأدارتها بشارع الخليج المصري رقم ٦٧٠ ميدان غمره مصر



اقرا

بقلم صاحب المصور ومحررها

١- اصل الانواع - تأليف العلامة شارلز داروين

٢- ملقى السبيل - في مذهب النشوء والارتقاء

٣- نزعته الفكر الاوروبي - في القرن

التاسع عشر

٤- نهضة فرنسا العلمية - في القرن التاسع عشر

﴿وتطلب من جميع المكاتب المعروفة﴾

